

ثم قال ابن مالك : والقول المرضي عندي أن كلاً في القراءة المذكورة ، منصوب على الحال من الضمير المرفوع المنوي في ﴿ فيها ﴾ ، وفيها هو العامل، وقد قدمت الحال عليه مع عدم تصرفه ، كما قدمت في قراءة ﴿ والسماوات مطويات بيمينه ﴾^(١) ..

وقد عرض أبو حيان لهذه القراءة في البحر المحيط ، ونقل آراء الفراء والزمخشري وابن مالك ، ورد عليها ، ثم اختار أن ﴿ كلاً ﴾ منصوب على البدل من اسم إن ، فقال^(٢) : والذي أختاره في تخريج هذه القراءة أن ﴿ كلاً ﴾ بدل من اسم إن ، لأن كلاً يتصرف فيها بالابتداء ونواسخه ... وأيضاً فتنكير ﴿ كل ﴾ ونصبه حالاً في غاية الشذوذ ، والمشهور أن كلاً معرفة إذا قطعت عن الإضافة .

ثم قال : فإن قلت : كيف تجعله بدلاً وهو بدل كل من كل من ضمير المتكلم ، وهو لا يجوز على مذهب البصريين ؟ قلت : مذهب الأخفش والكوفيين جوازه وهو الصحيح ، على أن هذا ليس مما وقع فيه الخلاف ، بل إذا كان البدل يفيد الإحاطة جاز أن يبدل من ضمير المتكلم وضمير المخاطب ، لا نعلم خلافاً في ذلك ، كقوله تعالى : ﴿ تكون لنا عيلاً لأولنا وآخرنا ﴾^(٣) ..

وبعد عرض هذه الآراء ، ماذا كان موقف ابن هشام ؟

(١) سورة الزمر آية ٦٧ .

(٢) البحر المحيط ٤٦٩/٧ .

(٣) سورة المائدة آية ١١٤ .